Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

# الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الأردن**

## الضغط على مرشّحي مجلس النواب في عمان والكرك لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

| كريم مرهج |

### الخلفيّة والجدول الزمني

يتمتّع الأردن بسجل قانوني جيّد فيما يتعلّق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: في العام ١٩٨٩، صدر القانون المؤقّت لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، تلاه قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ١٩٩٣. في حين حصل الأردن في العام ٢٠٠٥ على حائزة فرانكلين ديلانو روزفت الدولية للإعاقة لجهوده في الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيزها (تومسون، ٢٠١٨). من ثمّ اعتمد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام ٢٠١٧. مع ذلك، على الرغم من إيحاءاته الواعدة، كان القانون غير كامل وبحاجة إلى تعديلات، إذ تمّت صياغته وتوقيعه قبل تصديق الأردن على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث اعتمد «منظورًا طبيًا» يعتبر أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أفراد مُعالين يحتاجون إلى مساعدة دائمة، بما يتعارض مع مشاركتهم كأعضاء في المجتمع بالتساوي مع المواطنين غير المعوقين[١].

في حين أن ١١٪ من السكّان الأردنيين يعانون «من إحدى درجات الصعوبات الوظيفية (بدءًا من أي مشكلة بسيطة في القدرة على الأداء وصولًا إلى أكثرها تفاقمًا)» وفقًا لأحدث إحصاء أجرته دائرة الإحصاءات العامّة في العام ٢٠١٥ ، لكن من المُحتمل أن يكون الرقم أعلى، خصوصًا أن التعداد لم يحتسب الأطفال دون سن الخامسة[٢] (دائرة الإحصاء، ٢٠١٥، ص ٣٨). في الواقع، وعلى الرغم من تمثيلهم شريحة كبيرة من المجتمع، إلّا أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يزالون يواجهون عقبات كبيرة في طريق اندماجهم الكامل داخل المجتمع لأنهم مهمّشون إلى حدّ كبير (دوبير، ٢٠١٨). على المستوى التعليمي، تُعتبر البنية التحتية لغالبية المدارس العامّة غير مؤهّلة لاستيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة، فضلًا عن أن المعلّمين غير مدرّبين على دمج الطلاب ذوي الإعاقة في فصولهم (مركز الملك الحسين للمعلومات والبحوث، ٢٠١٦)، وهو ما انعكس في المستويات التعليمية المنخفضة للأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث يتبيّن أن نحو ٣٥,٣٪ منهم أميين (تومسون، ٢٠١٨). أمّا على مستوى التوظيف، يتبيّن أن المواقف المجتمعية السائدة التي توصم الأشخاص ذوي الإعاقة بعدم قدرتهم على القيام بأي عمل بغض النظر عن مستوى تعليمهم ومهاراتهم، فضلًا عن الشوارع ونظام النقل العام غير المؤهّلين، تصعّب على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى سوق العمل (سلامة، ٢٠١٧)، بدليل بلغ توظيف هؤلاء في كلّ من القطاعين العام والخاص نحو ١٪ فقط في العام ٢٠١٥ (عمل أفضل، ٢٠١٦).

في ضوء هذه الصورة القاتمة، وبعد نشر «تقرير الظل الأوّل للمجتمع المدني حول التزام الدولة الأردنية بتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» في العام ٢٠١٢ (العزة، ٢٠١٢)، بدأ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٣] في صياغة قانون جديد بتوجيهات من رئيسها آنذاك الأمير رعد بن زيد. ضمّت عملية صياغة القانون الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، والهيئات الحكومية، وممثّلي القطاع الخاص والخبراء القانونيين[٤]...، ووصلت العملية إلى ذروتها في العام ٢٠١٦ بعد صياغة نحو ١٠ مسوّدات مختلفة على مدى أربع سنوات، إلى حين توافق النسخة النهائية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتضمينها «العديد من التعديلات لصالحهم»، ما سدّ الفجوات وتغلّب على نقاط الضعف الموجودة في القانون السابق (مركز المعلومات والبحوث - مؤسسة الملك الحسين وآخرون، ٢٠١٧، ص ٥). أرسل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة القانون إلى رئاسة الوزراء في العام ٢٠١٦ قبل إحالته إلى البرلمان. تزامن ذلك مع الانتخابات البرلمانية المُقرّرة في ذلك العام، ما دفع المجلس

١ مقابلة مع الدكتور مهند العزة، الأمين العام لمجلس الأعلى لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، على تلفزيون الأردن اليوم في ٧ أيار/ مايو ٢٠١٧. يمكن الاطلاع على المقابلة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2FKghoJ.

٢ مقابلة مع الدكتور مهند العزة، الأمين العام لمجلس الأعلى لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وآسيا ياغي، مديرة جمعيّة «أنا إنسان» المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على تلفزيون رؤية في ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٧. يمكن الاطلاع على المقابلة عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2CNndj6.

٣ قبل إقرار قانون العام ٢٠١٧ حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كان المجلس الأعلى لحقوق الإشخاص ذوي الإعاقة معروفًا باسم «المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة» وفقًا للمادة ٤٩ من قانون العام ٢٠١٧. يمكن الاطلاع على القانون عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2YaGK6a.

٤ مقابلة أجريت في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٩ مع الدكتور مهند العزة، الأمين العام لمجلس الأعلى لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة، وعضو مجلس الشيوخ الأردني السادس والعشرون (٢٠١٣-٢٠١٦).

الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تبنّي استراتيجيّة لتوعية المرشّحين البرلمانيين حول القانون الجديد، عبر تشجيع الناشطين ذوي الإعاقة على حضور التجمّعات الانتخابية التي ينظّمها المرشحون، وإبراز أنفسهم وإسماع صوتهم، ومطالبة المرشّحين بأخذ موقف حازم لصالح القانون الجديد. يكمن التحدّي الذي واجهه المركز بالعثور على عدد كبير من الناشطين ذوي الإعاقة للترويج للنهج القائم على حقوق الإعاقة بدلاً من النموذج الطّبي أو الخيري، نظرًا إلى أهمّية التأكيد على مسألة حقوق الإنسان[٥]. كان ضروريًا ألّا تمر جهود الناشطين ذوي الإعاقة من دون أن يلاحظها أحد، بحيث تمكّنوا من رفع مستوى الوعي وتوعية المرشّحين الذين أصبحوا برلمانيين حول القانون الجديد. في الواقع، تذكّر جهودهم في الاستفادة من الموسم الانتخابي لحشد الدعم بأهمّية التوقيت في نشاط المجتمع المدني.

## دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومشاركتها

يركّز التقرير على حالتين من الناشطين ذوي الإعاقة الذين يعملون تحت رعاية المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والذين تواصلوا مع المرشّحين البرلمانيين في العام ٢٠١٦ لمطالبتهم بالتصويت لصالح القانون الجديد في حال انتخابهم:

- هديل أبو صوفة: عضو المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومستشارة في هذا المجال. بدأت حياتها المهنية كناشطة من ذوي الإعاقة ومدافعة عن حقوق هؤلاء الأشخاص خلال فترة عملها كطالبة في الجامعة الأردنية. في مواجهة معوّقات مادية وفيزيائية وإدارية كبيرة في الجامعة، دعت أبو صوفة إلى تنفيذ تغييرات وإصلاحات في البنية التحتية والإدارية لاستيعاب الطلاب ذوي الإعاقة، وفي النهاية لُبّيت مطالبها[٦]. خلال الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦، شاركت أبو صوفة في تجمّع انتخابي لمرشّحة جبهة العمل الإسلامي عن أحد مقاعد الدائرة الثالثة في عمان ديما طهبوب، التي خلال برنامجها الانتخابي من أي ذكر للأشخاص ذوي الإعاقة. فسألتها أبو صوفة بجرأة عن السبب أمام الجمهور، ودفعتها إلى الاعتذار، والوعد بمراجعة برنامجها الانتخابي. التزامًا بكلامها، قدّمت طهبوب لاحقًا لأبو صوفة مسوّدة عن برنامجها المنقّح للحصول على تعليقاتها، وبالتالي تشكّلت علاقة وثيقة بين الاثنتين، وأصبحت طهبوب من أشدّ المؤيّدين للأشخاص ذوي الإعاقة[٧].

- الناشطون من ذوي الإعاقة في الكرك: تلقّت هذه المجموعة تدريبًا على التواصل وبناء الثقة من برنامج تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة التابع للمعهد الجمهوري الدولي (IRI)، الذي جهّزهم للنضال من أجل إزالة وصمة العار أو التمييز ضدّ الإعاقة و للدفاع عن حقوقهم[٨]. نتيجة تمكّنهم من التدريب الذي تلقوه، دعا الناشطون من ذوي الإعاقة في الكرك جميع المرشّحين البرلمانيين في المحافظة لحضور عرض تقديمي يشرح واقع ونضالات الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، ويوضح الأسباب الضرورية لإقرار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد. بنى هذا العرض التقديمي علاقة جيّدة بين الناشطين والمرشّحين الذين تعهّدوا بدعم تمرير القانون في حال فوزهم في الانتخابات (كننغهام، ٢٠١٧). في الواقع، التزم هؤلاء بكلمتهم بعد انتخابهم وصوّتوا لصالح القانون الجديد[٩].

## الاستراتيجيّات والتكتيكات

استُخدم مختلف أصحاب المصلحة استراتيجيّات وتكتيكات مختلفة للدعوة والضغط:

- اغتنام اللحظة: في حالة أبو صوفة، قضت استراتيجيّتها الرئيسية بإظهار نفسها من خلال مواجهة وتحدّي المرشّحة النيابية في تجمّع انتخابي عام، بحيث وضعتها في موقف لم يعطها أي خيار سوى الظهور كداعمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونظرًا إلى صدق دعم المرشّحة للأشخاص، أقامت أبو صوفة علاقة وثيقة معها ما سمح لها؛ (١) بمخاطبة جماهير كبيرة في التجمّعات الانتخابية، و(٢) تزويد المرشّحة بآراء ومعرفة حول الموضوعات المتعلّقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ما مكّنها من بناء حجّة قوية حول حقوقهم. أدّت هذه الإستراتيجيّة إلى وضع مربح للجميع. فمن ناحية، تمكّنت أبو صوفة من تأمين منصّة للتعبير عن مخاوف الأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة الوعي بحقوقهم، من خلال تحالفها مع مرشّحة برلمانية سوف يكون لديها وجهة نظر مُستنيرة عن هذه القضايا، وسوف تصوّت لصالح القانون الجديد. من ناحية أخرى، عزّزت صورة طهبوب كمرشّحة مهتمة بالفئات المُهمّشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، من شعبيتها وزادت فرصها في النجاح الانتخابي.

- التقسيم: قسّم ناشطو الكرك أنفسهم إلى مجموعات أصغر، كل منها يعمل في منطقة معيّنة من المحافظة ويتواصل مع المرشّحين الإقليميين المعنيين. نظرًا إلى الطبيعة القبلية لمجتمع الكرك، سهّلت روابط القرابة القائمة بين المرشّحين والناشطين عمل هذه الاستراتيجيّة. سوّقت مجموعة الكرك للعرض التقديمي حول الأشخاص ذوي الإعاقة والقانون الجديد ذكاء بحيث صوّرته كفرصة للمرشّحين في «العلاقات العامّة»، وفي هذا الإطار دعت العديد من وسائل الإعلام للتغطية. بالفعل رأى المرشّحون فرصة في ذلك لاكتساب المزيد من الظهور، وتعزيز صور إيجابية عن أنفسهم، وعرض أنفسهم على أنهم مؤيّدون للفئات المُهمّشة.

٥ مقابلة مع الدكتور مهند العزة أجريت في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٩.
٦ مقابلة مع الدكتور مهند العزة أجريت في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٩.
٧ عند استخدام خاصية البحث المتقدّم على تويتر للبحث عن استخدام طهبوب مصطلح «ذوي الإعاقة» على حسابها، يتبيّن أنها ذكرت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٩. يمكن الولوج إلى تغريداتها عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2U3MgbC.
٨ مقابلة أجريت في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ مع محمد سعيد كبير مديري برنامج المشاركة السياسية، وعمر الريس مساعد في برنامج المشاركة السياسية في المعهد الجمهوري الدولي.
٩ مقابلة أجريت في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ مع تقى المجالي، ناشط من ذوي الإعاقة، ومشارك في برنامج المعهد الجمهوري الدولي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وطالب دكتوراه في جامعة المؤتة.

## العوامل المؤثّرة واللحظات التحوّلية

تبرز هاتان الحالتان أهمّية توقيت النشاط، الذي قد يكون حاسمًا في الترويج لقضية ما بين المسؤولين الحكوميين. في كلتا الحالتين، وتماشياً مع مبادرة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الاستباقية للمصادقة على القانون الجديد في البرلمان، استفاد الناشطون من موسم الانتخابات، حيث كان المرشّحون (البرلمانيون المستقبليون) حريصين على تسويق صورة إيجابية عن أنفسهم وضمان الحصول على دعاية جيّدة. ساهمت كلتا الاستراتيجيتان في إحداث تأثير إيجابي على النضال من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: في عمان بدأت طهبوب في الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حملتها، وفي محافظة الكرك تعهّد المرشّحون بتمرير قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد في حال فوزهم.

في كلّ من الحالتين، أدّت لحظات تحوّلية مختلفة إلى نجاح جهود الضغط التي مارسها الناشطون ذوي الإعاقة:

في الحالة الأولى (حملة طهبوب الانتخابية في عمان)، كانت الرؤية الثاقبة التي أثارتها تعليقات أبو صوفة حول غياب أي ذكر للأشخاص ذوي الإعاقة في برنامج طهبوب الانتخابي بمثابة لحظة تحوّل في تصوّرات المرشّحة للأشخاص ذوي الإعاقة. من حينها انحازت طهبوب، كمرشحة أولاً ومن ثمّ نائبة في البرلمان، لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة.

في الحالة الثانية (مجموعة ناشطي الكرك)، أظهر العرض الذي قدّمه الأشخاص ذوي الإعاقة نضالاتهم والتحدّيات التي يواجهونها، و»فتح أعين» مرشّحي الكرك، كما أوضح تُقى المجالي أحد ناشطي الكرك. في الواقع، إن رؤية الأشخاص ذوي الإعاقة أمامهم مباشرة جعلهم يدركون أنهم ليسوا مجرّد أفراد عاجزين يحتاجون إلى دعم مستمرّ، لكن من المُحتمل أن يكونوا أعضاءً فاعلين ومساهمين في المجتمع. وهو ما شكّل لحظة تحوّلية جعلتهم يؤكّدون على أهمّية إقرار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد[١٠].

## نتائج السياسة والخلاصة

تلقي الحالتان المعروضتان في هذا التقرير الضوء على قدرة النشاط المباشر الصغير في الضغط على المرشّحين البرلمانيين والنوّاب المستقبليين لدعم قضية ما. صحيح أن هاتين الحالتين لم تؤدّيا وحدهما إلى تمرير قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد، إلّا أن جهود توعية المرشّحين والبرلمانيين المُحتملين لا ينبغي تقويضها، لأن مجلس الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واجه مقاومة كبيرة من بعض النواب خلال النقاشات حول القانون الجديد وعند محاولة إقناعهم بضرورة اعتماده، لا سيّما فيما يتعلّق بالنهج الذي اعتمده القانون لناحية «تفكيك الطابع المؤسّسي» للأشخاص ذوي الإعاقة. من هنا، يعتبر إيجاد حلفاء مُحتملين في البرلمان أمر مهم للغاية[١١].

يمكن أن تكون الانتخابات لحظة حاسمة لنشطاء المجتمع المدني للتعبير عن مخاوفهم وكسب حلفاء في البرلمان. إن السيناريوهين المربحين للجانبين، أي للناشطين والبرلمانيين المُحتملين الذين أبرزتهم دراسة الحالة، يعتبران من الممارسات الجيّدة لناشطي المجتمع المدني الذين يتوقون إلى تسليط الضوء على قضاياهم والتماس تنفيذ مطالبهم. في العام ٢٠١٧، أُقِرّ القانون الجديد الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأشادت به هيومن رايتس ووتش «لتأكيده على استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم المتأصّلة في معاملتهم مثل أي شخص آخر، فضلًا عن توسّعه في معنى الإعاقة، وتقديمه تعريفًا شاملًا للعنف ضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة» (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٧).

لا يزال الطريق طويلاً في الأردن لتحقيق المساواة الكاملة وإزالة التهميش عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. يبدو أن الأدلّة القصصية تظهر أن العديد منهم ما زالوا غير مدركين للعديد من حقوقهم، مثل حقّهم بالحصول على مُعرّف الإعاقة الخاص الذي يبسّط الإجراءات الإدارية[١٢]. على الرغم من أن منظّمات الإعاقة في الأردن لا تزال مُبعثرة، وبعضها يعمل بموجب نهج طبي أو حتى وفقًا لنموذج الأعمال الخيرية، إلّا أن تمرير قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد في العام ٢٠١٧ خلق بيئة إيجابية يمكن أن يستفيد منها الناشطون في هذا المجال. في الواقع، هناك سبب يدعو إلى التفاؤل بالمستقبل عند النظر إلى تخصصية القانون في مقابل الالتزامات والخطوات والإجراءات التي يتعيّن على الهيئات الحكومية اتخاذها لضمان عيش الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئة كريمة، وأن يصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع[١٣].

١٠ مقابلة مع تقي المجالي أجريت في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

١١ مقابلة مع الدكتور مهند العزة أجريت في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١٩.

١٢ مقابلة مع محمد سعيد وعمر الريس أجريت في ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٨.

١٣ على سبيل المثال، من أجل ضمان التعليم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، تنصّ المادة ١٨ من القانون على أن وزارة التربية والتعليم يجب أن تضع سياسات واستراتيجيّات تعليمية تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في التعليم بشكل كامل، فضلًا عن «وضع خطّة وطنية شاملة لتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسّسات التعليمية [...] شريطة أن يبدأ العمل على تنفيذ الخطّة في موعد لا يتجاوز سنة واحدة بعد دخول القانون حيز التنفيذ، وأن ينتهي تنفيذ [الخطة] في أقل من ١٠ سنوات». للمزيد عبر الرابط التالي: https://bit.ly/2YaGK6a.

## المراجع:


Al-Azzeh, M. (Ed.) (2012). "Mirror of Reality and a Tool for Change": Civil Society Report on the Status of Implementation of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities in Jordan. Retrieved from https://jordankmportal.com/resources/civil-society-report-on-the-status-of-implementation-of-the-convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities-in-jordan-2012

Better Work – Jordan. (2016). Workers with disabilities: a strength for Jordan's labour market. Retrieved from https://betterwork.org/jordan/?p=1368

Cunningham, D. (2017). Persons with Disabilities Campaign for Change in Jordan. Retrieved from https://www.democracyspeaks.org/blog/persons-disabilities-campaign-change-jordan

Department of Statistics. (2015). General Population and Housing Census 2015 – Main Results. Retrieved from http://dosweb.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/08/Census2015_Eng.pdf

Dupire, C. (2018). Jordan's law on rights of people with disability recognized at global summit. Retrieved from http://www.jordantimes.com/news/local/jordans-law-rights-people-disability-recognised-global-summit

Human Rights Watch. (2017). Jordan: Parliament Passes Human Rights Reforms – Advances for People with Disabilities, Women, Criminal Suspects. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2017/10/04/jordan-parliament-passes-human-rights-reforms

Information and Research Center – King Hussein Foundation et al. (2016). Inclusion of Students with Disabilities in Primary Education in Public Schools. Retrieved from http://haqqi.info/check_1.php?t=research_paper&f=Jordan%20Executive%20Summary_En

Information and Research Center – King Hussein Foundation et al. (2017). Shadow Report on the Status of Implementation of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities in Jordan. Retrieved from http://haqqi.info/en/haqqi/research/shadow-report-status-implementation-convention-rights-persons-disabilities-jordan

Salameh, D. (2017). 'Hay shou mtala'ha la halha?': An takouni 'mu'aqa' fi Al Urdun. 7iber. Retrieved from https://www.7iber.com/society/being-a-woman-with-disability-in-jordan/?%3E

Thompson, S. (2018). The Current Situation of Persons with Disabilities in Jordan. Institute of Development Studies. Retrieved from https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5bb22804ed915d258ed26e2c/Persons_with_disabilities_in_Jordan.pdf


## مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

## برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

## معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

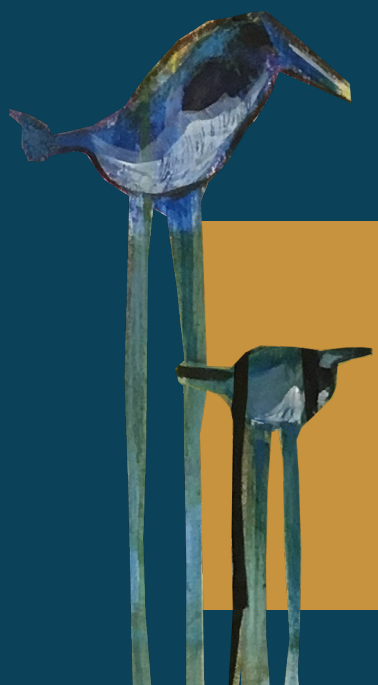


معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub